المسارات التاريخية للصراع السياسي في العراق وتطورهُ بعد عام ٢٠٠٣

زينب هاشم جريان
جامعة واسط - كلية التربيةالأساسية

الخلاصة

كشفت متابعة التطورات السياسية في العراق منذ عام ٢٠٠٣ عن تكون نوع من التقاليد السياسية حول كيفية إدارة الصراعات بين القوى العراقية على اختلاف توجهاتها وهذا ما أتضح منذ تشكل الحكومة الدائمة عام٢٠٠٦.

وتطرح قضية الصراع بين القوى السياسية في إدارة الدولة العراقية وقضية انسحاب القوات الأمريكية تساؤلات:

١- هل من الممكن ان تبدأ الحكومة العراقية عملية بناء للدولة العراقية بتخفيف هذا الصراع وبناء السلام في فترة ما بعد الصراع بين القوى العراقية؟.

٢- إلى أي مدى استطاعت القوى العراقية إدارة خلافاتها بأدوات غير عسكرية كالانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٩؟.

٣- ما مدى استقرار العملية السياسية في العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية؟.

وتكمن أهمية البحث في كونه يبحث في اوضاع العراق الحديث والمعاصر وتحليل دور القوى السياسية والقرارات المتغيرة وأثرها في إدارة الدولة، وتحليل الممارسات المتعلقة بالأمن والاستقرار في ضوء الاحتلال الأمريكي ودوره في الوصول بالعراق على ما نحن عليه، ويفتح البحث آفاقاً أمام طلبة الدراسات العليا لتساؤل مثل هذه الموضوعات في رسائلهم العلمية لتسليط الضوء على القضايا والأحداث التاريخية التي مر بها العراق بعد سقوط النظام وانسحاب القوات الأمريكية ولوصول العراق لحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي من خلال تداعيات إقليمية ودولية.

Historical Paths of the Political Conflict in Iraq and its Development After ٢٠٠٣

Zainab Hashim Jerian
University of Wasit – College of Basic Education

Abstract

Following the political development in Iraq Since ٢٠٠٣ exposed kind of political traditions about how to manage the conflicts that have different Iraqi powers .That what was clear since the formation of permanent government since in ٢٠٠٦ .

The case of conflict between political powers in administrating Iraq state and the withdrawal of American Forcesintroduces questions:

١-Is it possible that that the beginning of Iraq state building shall ease this conflict and peacemaking in the post-conflict period?

٢- To what extent the Iraqi powerswas to manage their disputes in non-military like elections which was held in ٢٠٠٩?

٣- What is the range of the extent of the political operation after the American withdrawal?

The important if the study lurks in searching the modern and contemporary history of Iraq and analyzes the role of the political forces and the decisions and its effects on the state administration, and analysis related to the security and stability in the light of the American occupation and its role in reaching to Iraq to the present situation. It open new horizon before the postgraduate students to question such topics in their in their theses to shed light on the historical issues which Iraq has gone through economical and political instability throughout regional and international sequences.

المقدمة

كشفت متابعة التطورات السياسية في العراق منذ عام ٢٠٠٣ عن تكون نوع من التقاليد السياسية حول كيفية إدارة الصراعات بين القوى العراقية على اختلاف توجهاتها وهذا ما أتضح منذ تشكل الحكومة الدائمة عام٢٠٠٦.

وتطرح قضية الصراع بين القوى السياسية في إدارة الدولة العراقية وقضية انسحاب القوات الأمريكية تساؤلات عدة:

١-هل من الممكن ان تبدأ الحكومة العراقية عملية بناء للدولة العراقية بتخفيف هذا الصراع وبناء السلام في فترة ما بعد الصراع بين القوى العراقية؟.
٢-إلى أي مدى استطاعت القوى العراقية إدارة خلافاتها بأدوات غير عسكرية كالانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٩؟.
٣-ما مدى استقرار العملية السياسية في العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية؟.

وتكمن أهمية البحث في كونه يبحث في وضع العراق الحديث والمعاصر وتحليل دور القوى السياسية والقرارات المتغيرة وأثرها في إدارة الدولة، وتحليل الممارسات المتعلقة بالأمن والاستقرار في ضوء الاحتلال الأمريكي للعراق ودوره في الوصول بالعراق على ما نحن عليه، ويفتح البحث آفاقاً أمام طلبة الدراسات العليا لتساؤل مثل هذه الموضوعات في رسائلهم العلمية لتسليط الضوء على القضايا والأحداث السياسيه التي مر بها العراق بعد سقوط النظام وانسحاب القوات الأمريكية ولوصول العراق لحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي من خلال تداعيات إقليمية ودولية.

تفترض الدراسة أن وجود القوات الأمريكية في العراق كان مصدر الشرعية للنظام العراقي الجديد والضامن لدرجة ما من الاستقرار السياسي والانضباط الأمني، ولم تقف الفرضية عند هذا الحد, بل إن حالة الصراع التي سيطرت على علاقات القوى العراقية اختفت بفعل اعتمادها على الأدوات السياسية في إدارة الصراع فيما بينها.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لتسلسل الأحداث التي أثرت في بناء الدولة العراقية الحديثة فضلاعن, المنهج التحليلي للقضايا التي كان لها الأثر الكبير في وصول العراق على ما هو عليه من مرحلة الحرب الباردة حتى الاحتلال الأمريكي وانسحاب قواته عام ٢٠١١ وتحليل دور القوى والأدوات السياسية التي تمثلت في إدارة الصراع السياسي وحالة عدم الاستقرار السياسي حتى قيام الحكومة الدائمة.

وتم الاستفادة من بعض الدراسات والتحليلات والتصريحات للسياسيين المساهمين في الأحداث باعتبارها مادة خام أولية.

يهدف البحث لتوضيح حالة عدم الاستقرار السياسي التي انتابت الدولة العراقيه بعد عام ٢٠٠٣ بفعل الاحتلال الأمريكي ومحاولة تتبع بيان الانسحاب الأمريكي وتداعياته على القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية والتي نقلت أدواتها بعد الانسحاب من الاقتتال إلى استخدام الأدوات السياسية للاستفادة من العملية السياسية سياسياً واقتصادياً ونفوذاً أمنياً، فضلا عن تحديد ألابعاد الاستراتيجية الأمريكية بعد الانسحاب من العراق.

فالبحث يتناول محاور مهمة في وضع العراق السياسي الحديث والمعاصر تمثلت في:

المحور الأول: الصراع السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣.
المحور الثاني: العراق جدل الانسحاب والاستقرار.
المحور الثالث: أمريكا والبحث عن استراتيجية في العراق.
المحور الرابع: التحديات التي واجهت وتواجه الدولة العراقية بعد عام ٢٠١١.

المحور الأول

الصراع السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

كشفت متابعة التطورات السياسية في العراق منذ عام ٢٠٠٣ عن تكون نوع ما من التقاليد السياسية حول كيفية إدارة الصراعات بين القوى العراقية على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها، ولاسيما تلك التي قبلت الانخراط في العملية السياسية.

فمنذ تشكيل الحكومة الدائمة عام ٢٠٠٦ دفعت حالة الفوضى التي صاحبت حل الجيش العراقي وهدم مؤسسات الدولة إلى ظهور تشكيلات عسكرية خاصة من أجل ضمان تحقيق مكاسب سياسية معينة عن طريق حماية مناطق نفوذها التقليدية أو توسيع تلك المناطق (البيشمركة نموذجا) فكانت العلاقة عباره عن صراع واحتكام للسلاح لتسوية الخلافات السياسية هما السمة الغالبة على علاقات هذه القوى، هذا ما أدى لوجود دوائر صراع متداخلة في العنف والصراع داخل العراق الذي لم يشهد هذه الحالة طيلة تاريخ العراق والحديث والمعاصر[١].

- ❖ الدائرة الأولى: تمثلت في وسط وجنوب العراق ممتدة نحو شرق العراق تتصارع فيما بينها على السلطة والنفوذ.
- ❖ الدائرة الثانية: بين القوات الأمريكية والجماعات المسلحة.
- ❖ الدائرة الثالثة: بين القوات الأمريكية وجماعات الإرهاب والقاعدة.

وقد كشفت انتخابات عام ٢٠٠٦ ثم الانتخابات المحلية في ٢٠٠٩ والانتخابات النيابية إن اللجوء للسلاح قرار صعب تتردد القوات العراقية في اتخاذهُ فبات تفضيل حل مشاكلها بأدوار سياسية مع وجود تداخلات في الصراع بين الدائرة الأولى والثانية مما أدى إلى اتباع الصراع لتمد للدائرة الثالثة ثم تراجع الصراع جزئياً حتى عام ٢٠٠٩-٢٠١٠[٢].

وعودة هذه الدوائر للنشاط في مرحلة ما بعد انسحاب القوات الأمريكية ارتبط بالديناميكية التي تحركت بها وذات صلة باعتبارات سياسية بالدرجة الأولى، خاصة بكيفية توزيع السلطة والنفوذ والثروة بين القوى العراقية وبمستوى الثقة بين هذه القوى وفي ظل الثقة بين أطراف الدوائر الثلاثة يمكن تحديد قطبين مرتبطين بالصراع السياسي في العراق:

١-أزمة التداول السلمي للعراق: فالولايات المتحدة تركت العراق بنظام سياسي لا تحكمه قواعد مقبولة من القوى السياسية ولا تتوفر لدى تلك القوى القدرة على بناء التوافق الذي يسمح بتوليد قواعد جديدة تعمل على تقدم العملية السياسية في العراق وهذا يسهل عملية الانقلاب على تلك القواعد بفعل عدم وجود احترام قواعد اللعبة السياسية على النحو الذي أقرهُ الدستور والقانون, فلم تعد المناصب السياسية مرتبطة بنتيجة الانتخابات[٣] قدر ارتباطها بضرورة وجود ممثل عن الطائفة أو الجماعة العرقية، ومن ناحية أخرى ان غياب القدرة على بناء التوافق أدى لتغير عملية بناء التحالفات السياسية بين

القوى الفائزة في الانتخابات وهو ما أطال المدة الزمنية التي استغرقها تشكيل حكومة نوري المالكي مدة (٩) أشهر وهي السمة التي لازمت تشكيل الحكومات العراقية منذ انتخابات ٢٠٠٥ والتي أدت لقيام أول حكومة دائمة وحينها حرصت واشنطن على تشكيل حكومة تمثيل جميع القوى العراقية بعد انتخابات عام٢٠١٠ التي صاحبها استقرار شكلي وظهور ديناميكيات داخلية قادتها قوى متضررة من سياسات رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي[٤].

والجدير بالذكر أن النخبة الحاكمة في العراق منذ عام ٢٠٠٣ هي المعارضة العراقية التي عارضت حكم صدام حسين ونكل بها وما تزال تلك القيادات السياسية التي دخلت مع القوات الأمريكية تتحكم في الحياة السياسية للعراق. مثل د. أياد علاوي وإبراهيم الجعفري وأحمد الجلبي (رحمهُ الله)وغيرهم.

ومن خلال تتبع مسار العلاقة بين هذه القيادات تاريخياً في المنفى وحتى وصولها لحكم العراق متأثرة بحياة المنفى فما تزال تلجأ للمناورات والمؤامرات السياسية كما ذكر عادل عبد المهدي نائب الرئيس السابق "إن معظمهم لا يزالون يتصرفون وكأنهم في المعارضة بدلاً من بناء الدولة".

وعليه فالعراق بحاجة لنخبة سياسية جديدة تطور مشروعاً يتجاوز المرحله الماضيه وتتخذ من التوافق الوطني السياسي أساساً للعملية السياسية.

المحور الثاني

العراق... جدل الانسحاب والاستقرار

ثمة فكرتان رئيسيتان ارتبط بهما دوماً الحديث عن انسحاب كامل القوات الأمريكية في العراق:

الفكرة الأولى: تمثلت باستعادة العراق استقلاله وسيادته اللذين سلبتهما حرب تحرير العراق " Operation Iraqi Freedom" التي شنتها الولايات المتحدة وحلفائها في ٢٠ آذار عام ٢٠٠٣.

الثانية: بالتحذير المستمر من قبل القيادات الميدانية العراقية والأمريكية من المخاطر المترتبة على الانسحاب من جهات إقليمية، فمنذ عملية التدفق "Operation Surge" أي تفعيل دور الأقليات الرافضة للانضمام للعملية السياسية ساعد ذلك مؤقتاً على إقرار الوضع في العراق ومثل ذلك بأنه رادعاً للقوى العراقية الساعية إلى تعطيل العملية السياسية أو إلى فرض حالة من عدم الاستقرار السياسي في البلاد من خلال تنفيذ انقلاب ما، مستغلة في ذلك سيطرتها على الجيش الجديد كما مثل رادعاً للجماعات المسلحة سواء الجماعات التابعة لتلك القوى أو المستقلة عنها، حتى لا يتكرر سيناريو العنف الذي تفجر مع تفجير مرقدي الإمامين العسكريين في مدينة سامراء في ٢٢ شباط ٢٠٠٦ والذي أثار موجة عنف أصابت المدن العراقية وتسببت في مقتل الآلاف من العراقيين.

فضلا عن حالة الصراع التي سيطرت على علاقات القوى العراقية لم تختفي مع ارتفاع عدد القوات الأمريكية في إطار "عملية التدفق" فما حدث هو زيادة اعتمادها على الأدوات السياسية في إدارة الصراع فيما بينها بدلاً من اللجوء للسلاح وهو ما ساهم في انخفاض منحى العنف في السنوات التالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩[٥].

والثابت إن الاحتلال كان سبباً مباشراً في إثارة الفوضى وخلط الأوراق داخل العراق إضافة لقوى إقليمية وإن تحسين الأوضاع الداخلية للعراق أصبحت هي أيضاً عاملاً مساعداً لخروج القوات الأمريكية، ومنذ عام ٢٠٠٣ كان عدد من الساسة العراقيين ولا سيما من تولى السلطة يصرون على ضرورة بقاء القوات الأمريكية حفاظاً على استقرار العراق وحتى تكتمل قدرات العراق الذاتية على تسيير أمورهُ ذاتياً وهو نفس الموقف الذي تبنته معظم الدول العربية في العامين الأولين للاحتلال الأمريكي مع إن هناك أصوات من داخل الولايات المتحدة الامريكيه طالبت بضرورة الانسحاب بفعل الخسائر البشرية والمادية فضلاً عن ,الانتكاسات المتتالية التي حققتها الاستراتيجيات والخطط وغيرها من صيغ التعامل مع الملف العراقي بواسطة الإدارة الأمريكية آنذاك.

الأمر الذي انتقص كثيراً من رصيد الإدارة في عهد بوش الابن شعبياً في استطلاعات الرأي العام وفي وسائل الإعلام ، ومنذ عام ٢٠٠٦ صدر تقرير لجنة بيكر- هاملتون[٦] الشهير الذي طالب بوضع جدول زمني للانسحاب كمطلب رئيسي للخروج من الأزمة الأمريكية حتى ان الكونجرس كاد أن يتخذ قرار بوقف تمويل نفقات الزيادة في إعداد القوات الأمريكية في العراق، مع إن الإدارة الأمريكية ظلت صامدة أمام تلك الضغوط حتى عام ٢٠٠٧ حين ظهرت إشارات حول إمكانية انخفاض القوات تدريجياً[٧].

ويمكن تفسير هذا التحول الأمريكي الرسمي في ضوء الاعتبارات التالية:

١- اقتراب موعد انطلاق حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية التي كانت ستبدأ آنذاك في ٢٠٠٧ مما تطلب ضرورة الاستعداد للدفاع عن سياسة الرئيس الامريكي جورج بوش والحزب الجمهوري الحاكم داخلياً وخارجياً أو مواجهة حملات سياسية وإعلامية عنيفة تطلبت إيجاد تبريرات وردود على نقاط الضعف التي ركز الديمقراطيين عليها في حملتهم الانتخابية، وكان الملف العراقي أحد أضعف الملفات في سجل السياسة الخارجية الأمريكية طوال سنوات التدخل الأمريكي في العراق. لذا فأن الإدارة الأمريكية أدركت أن الملف سيحمل مكاناً بارزاً في تلك الحملات الانتخابية في ظل ندرة الإنجازات التي يمكن تقديمها أو الرد بها على منتقدي الوضع في العراق، وفكرة الخفض التدريجي للقوات تصلح كخطوة عملية يمكن توظيفها في الترويج لاقتراب إغلاق هذا الملف والإدعاء بأن مهمة الجنود الأمريكيين في العراق قد أنجزت بنجاح أو أوشكت على ذلك.

٢-تداخل الملف العراقي مع الملفات الأخرى حيث أظهر الملف درجة التأزم والتعضيد المتزايدة التي تشهدها معظم الملفات الإقليمية في المنطقة، ففي الملف الإيراني النووي وصلت التطورات حينها إلى مفترق طرق تجري فيه المفاصلة بين

المواجهة العسكرية والتسوية السلمية التي تتطلب بطبيعتها تنازلات متبادله وما بينهما سيناريوهات أخرى لا تختلف كثير سوى في التفاصيل أو في الترتيب الزمني وكان بقاء القوات الأمريكية في العراق بإعدادها المعروفة مثلت ورقة إيرانية ضد أمريكا عملياتياً في حالة المواجهة المسلحة وسياسياً في حالة التسوية التوافقية.

٣-إنحسار جدوى الاحتلال فضلاً عن كل العوامل والاعتبارات الداخلية في واشنطن، فلقد انتهت حينها الدوافع القومية التي تبرر استمرار بقاء القوات الأمريكية في العراق فقد حققت القوات أهدافها العسكرية بإسقاط النظام ثم السيطرة على الأوضاع في العراق وأعاد الاحتلال هيكلية أركان الدولة العراقية برمتها، إلا أن استشراء العنف والانفلات الأمني تطور فالهدف المعلن للوجود العسكري الأمريكي يشمل الحفاظ على الأمن وضبط الأوضاع والمساعدة في رفع قدرة العراقيين على الإمساك بزمام الأمور أمنياً إن أياً من تلك الأهداف لم يتحقق[٨].

ومع تفاعل تلك العوامل وتضافرها وجدت الإدارة الأمريكية ان أفضل السبل للتعامل مع الملف العراقي هو العمل على تهيئة الظروف الملائمة لسحب قواتها وهو ما يتطلب:

أولاً: تحسين الحالة السياسية العامة في العراق لإعطاء مبررات إن المهمة انتهت.

ثانياً: إظهار عمليه الخروج من العراق بشكل يفيد في الحملة الانتخابية الرئاسية.

ولأجل ذلك صدرت عام ٢٠٠٧ تلميحات متتالية من جانب واشنطن بشأن الانسحاب ثم تحولت التلميحات إلى تصريحات أبرزها توصية قائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال ديفيد بترايوس بأن يبدأ الانسحاب في كانون الاول عام ٢٠٠٧ وهو نفس ما ذكره الرئيس بوش في ١٤ ايلول ٢٠٠٧ بسحب (٣٠) ألف جندي حتى عام ٢٠٠٨، مع أن بترايوس أكد أن الانسحاب المبكر سيعمل كارثة في العراق في إشارة إلى الفراغ والفوضى المتوقع أن تسودان إذا خرجت كل القوات الأمريكية أو معظمها فجأةً، وضمنياً يعني إنه إقراراً أمريكياً بأن الوضع الأمني والسياسي العراقي لا يزال بحاجة لسلطة عليا تفرض سيطرتها عليه، وإن ترك العراق للعراقيين في ظل المنظومة الداخلية المطبقة حالياً إنما يعني مزيداً من العنف الأمني والتنافر السياسي.

من هنا جاء الترابط بين جدل الانسحاب من العراق ومعضلة الاستقرار والأمن، فالأمن والاستقرار كانا ولا يزالان مطلبين أمريكيين وليسا فقط عراقيين مع فارق إن واشنطن كانت تريد هدوءاً واستقراراً يفتحان طريق الخروج أمام قواتها، بغض النظر عن ديمومة هذا الهدوء أو حقيقة ذلك الاستقرار، وبحكم وجود القوات الأمريكية تأثرت مسارات التفاعل الداخلي عسكرياً وسياسياً وهو ما تجسد في ملامح النظام السياسي وتطوراته التي أطلق عليها (بالعملية السياسية) بدءاً بمجلس الحكم الانتقالي الذي شكله بريمر عام ٢٠٠٣ وانتهاءاً بحكومة نوري المالكي(رئيس الوزراء الأسبق) مروراً بانتخابات تأسيسية وصياغة الدستور وإقرارهُ واعتماد الفيدرالية نظاماً للحكم ثم الانتخابات التشريعية وتشكيل البرلمان والمؤسسات السيادية، وتلك التطورات لم تكن بعيدة عن إرادة الإدارة الأمريكية بل أنها مثلت ترجمة عملية مع تفاهمات تطلبتها التوازنات داخل العراق وفي جواره المباشر لذلك خرجت تلك المفردات والعناصر المكونة لمنظومة الدولة العراقية الجديدة غير سوية، فجاءت المخرجات مزيجاً غير متجانس من الاتجاهات الفكرية والمدارس القانونية وأشكال النظم السياسية وهذا التناقض تظهره بنود الدستور وتركيبة نظام الحكم، إلا إن مشتركاً بين كل تلك التطورات والمدخلات شكلت الوضع الراهن في العراق هذا المشترك تكون من عاملين أساسين:

الأول: الدور المحوري للقوات الأمريكية.

الثاني: طغيان الطائفية على ما عداها من معايير وأسس للحياة العراقية بمختلف مجالاتها والتدهور الأمني والإنفلات ليست سوى مظهر من مظاهر هذين العاملين الأصليين[٩].

من هنا يمكن فهم التدهور الأمني الذي حصل والغير قابل للتحجيم حتى عام ٢٠١٤ والجدير بالذكر إن حكومة رئيس الوزراء الأسبق المالكي هي التي تحملت الجانب الأكبر من وطأة الأزمة الأمنية لأن الحكومات والصيغ السابقة وجدت في مراحل انتقالية بينما حكومة المالكي جسدت المرحلة الدائمية التي تفترض الاستقرار، وإن العراق وصل لحالة أن يحكم العراقيون أنفسهم بأنفسهم، وكثيراً ما تختلط الأوراق في إطار تحديد الطرف المسؤول عن الانحدار في الوضع الداخلي للعراق فتارةً اتجه الاتهام لرئيس الوزراء الأسبق المالكي شخصياً لانتمائه الحزبي وما ترتب عليه من قرارات وسياسات، وتارةً انتقادات الوزارات ومؤسسات حكومية كان لها النصيب في الفوضى المعلنة، وثالثة تعرضت الحكومة برمتها للهجوم لعدم تناغمها والاختلافات المتكررة بين وزرائها مما عكس حالة تضارب بين القرارات والقوانين والإجراءات، وفي ظل الصورة المركبة للوضع العراقي أحتدم الجدل حول انسحاب القوات الامريكيه داخل الولايات المتحدة، وليس العراق أو الدول المحيطة به فقط، مع وجود خشية لما بعد الانسحاب من تحول الفوضى إلى فوضى عارمة مفتوحة ومطلقة ومخاوف الدولة الإقليمية وتدخلاتها والتي اتضحت مؤخراً. فالعراق ارتهن بتصفية حسابات أيديولوجية وسياسية وتوازنات قوى إقليمية غير معلنة أحياناً إلا أن التحريض المستمر على الجهاد في العراق لنقل ساحة الإرهاب من سوريا للعراق رداً على دعم إيران لجماعات الحوثي في اليمن يوضح طبيعة تلك التوازنات ودور القوى الإقليمية كلاعب أساسي في الساحة العراقية.

ومع إن جميع الأطراف تتحدث عن مستقبل الوجود العسكري الأمريكي إلا إن الوصول إلى اتفاق جامع بهذا الشأن كان صعباً قبل تقوية العملية السياسية واختبارها وقبل بناء قوة عسكرية وأمنية وطنية شاملة قادرة على ملء الفراغ الأمني الذي سيخلفه الانسحاب وحينها واجهت حكومة المالكي مهمتين أساسيتين:

الأولى: بناء مؤسسات وطنية تتماثل مع الصيغة الدستورية في اقتسام السلطة والثروة التي جرت على أساسها العملية السياسية.
الثانية: الاتفاق على برامج سياسية واقتصادية واجتماعية تعالج المعضلات والمهمات الأساسية في عملية بناء الدولة الموحدة.
ومن الناحية النظرية فأن وجود آليات دستورية تحفظ التوازنات وتمنع هيمنة احتكار الأغلبية وتشجع على التوافق قد يساعد على تنمية الآليات الديمقراطية في اتخاذ القرار، إلا أن هشاشة العملية السياسية وانعدام الثقة بين الجماعات وهزال الثقافة الديمقراطية، وعمق التخندقات الطائفية والعرقية والتي رسختها دول الجوار العراقي وشحة المبادرات الوطنية العامة كلها عوامل انعكست سلباً على تحقيق أهداف الحكومة في إعادة بناء الدولة الموحدة دون تطوير وتعزيز العملية السياسية ذاتها، لأن بناء المؤسسات الوطنية ابتداءاً من الجيش وقوات الأمن والتعليم والثقافة والإعلام وانتهاءاً بالبيئة احتاج لتوافق على الآليات والبرامج وهي المهمة الصعبة التي واجتها الحكومة آنذاك.[١٠]
ولقد واجهت حكومة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي تحديات عديدة وكان الأمر يتطلب ما يلي:
أولاً: استمرار التحالفات بين الكتل السياسية وعلى الأسس الدستورية والسياسية التي تم اعتمادها في تشكيل الحكومة بهدف إيجاد التوازن بين ما يدعى بالاستحقاقات الانتخابيه من ناحية والمشاركة الواسعة في حكومة اتحاد وطني من ناحية أخرى، في الوقت الذي اتفق عليه خارج الإطار الدستوري وهي الهيمنة السياسية للأمن الوطني وهي بمثابة قيادة ائتلافية من الجماعات التي شكلت الحكومة تكون مهمتها وضع الاستراتيجيات العامة لإدارة الدولة والأزمات خارج مؤسسات البرلمان والحكومة والهيئات الدستورية الأخرى التي يصعب التوافق على قراراتها، إلا أن رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي قد عطل تشكيل هذا المجلس (المجلس الوطني للسياسات) الذي تم الاتفاق عليه في ١١ تشرين الثاني ٢٠١٠ والذي بموجبه تم التوصل لحل أزمة تشكيل الحكومة فضلاعن, اقصاء ممثلي القائمة العراقية في حكومته بفعل مخاوف أمنية من ارتباطاتهم الإقليمية هذه التغيرات أوجدت فجوة كبيرة بين المواطن العراقي والنخبة الحاكمة علماً إن هناك محدودية قدرة الشارع على التأثير في الحكومة والوقوف ضد أية سياسة أو خطوة، فالمواطن العراقي لا يزال يعاني مشاكل مرتبطة بالخدمات والانقطاع المستمر للكهرباء بحيث تجعلهُ منشغلاً عن تفاصيل الصراعات بل وحتى حقوقه المشروعة.
ثانياً: وبقيت العملية السياسية تفتقد للإجماع الوطني بفعل بقاء جماعات خارج العملية السياسية هذا على الأقل ما نظر إليه البعض لأنها أرادت مكاسب سياسية أكبر من حجمها البشري والسياسي.
ثالثاً: واجهت الحكومة تحدياً كبيراً بفعل معارضة البعض فمن يتبع قوى إقليمية وهي محاولة التوصل إلى أرضية مشتركة في التعديل الدستوري دون المساس بالثوابت.
رابعاً: كانت مهمة حل الجماعات المسلحة والقوى العسكرية خارج اطار الدوله أكبر التحديات بفعل فقدان الثقة بين الجماعات المختلفة واستمرار الخشية من انهيار العملية السياسية وبالتالي الشعور بالحاجة للحماية الذاتية، وكذلك مهمة توحيد القوات المسلحة والأمنية تحت راية وطنية واحدة بعيداً عن الأطر المذهبية والعرقية التي قامت عليها "رفض القوى الكردية حل البيشمركة".
خامساً: إذا كانت مهمة البدء العملية إعادة بناء الدوله(Rebuilding the state) التي شرعت بتشكيل الحكومة تطلبت ترسيخ قواعد الحكومة من خلال العمل على المسارين السياسي والأمن فكانت مهمات أخرى لا تقل أهمية وهي بناء الأمة (Nation Rebuilding) وكان على الحكومة أن تبدأ العمل على كسب الشرعية للعملية السياسية من خلال بناء إجماع وطني وعليها البدء بعملية ادماج وطني على المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية على أساس التنوع داخل الوحدة، وكان عليها العمل على إعادة البناء الاقتصادي وإرجاع العراق إلى سوق اقتصادية واحدة ودفع عجلة التنمية والاستثمار بهدف القضاء على البطالة التي انتشرت بعد تسرع الجيش وقوات الشرطة والأمن[١١].

المحور الثالث

أمريكا والبحث عن استراتيجية في العراق

منذ أن أطاح الرئيس الأمريكي جورج بوش بوزير دفاعه دونالد رامسفيلد، بعد الهزيمة في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس في ٢٠٠٦، لم يتوقف الحديث الرسمي في واشنطن عن سياسة جديدة للتعامل مع الأزمة العراقية، وقدم بوش قرارهُ بزيادة القوات الأمريكية في العراق وتغيير القيادات الميدانية في نهاية ٢٠٠٧، باعتباره تجسيداً لاستراتيجيته الجديدة، وحينها كانت الساحة السياسية الأمريكية تعيش طوفان من الأفكار حول مرحلة ما بعد زيادة القوات والخطوة المتوقعة بعد تقرير الجنرال ديفيد باتريوس قائد القوات الأمريكية في العراق والذي قدمهُ للرئيس بوش في ايلول ٢٠٠٧ وتضمن نتائج عمل القوات الأمريكية منذ زيادة عددها، والحقيقة ان الباحث التاريخي همهُ الرئيسي هو الهدف النهائي من تلك الاستراتيجية ,فالإدارة الأمريكية تطرح أفكار لا تتصدى للكثير من العناصر الأساسية للمشكلة العراقية وهي لا تضع في الاعتبار الحلول المقترحة للتعامل مع تلك العناصر ولا المدى الزمني المطلوب وهي قد غلفت كثيراً المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية التي ساهمت في تغيير الأوضاع سلباً أو إيجاباً وبالتالي فما قدمته إدارة بوش ليس أكثر من مسكنات مؤقتة لمرض عضال وليس علاجاً نهائياً[١٢]، ولقد وصف تقرير جيمس بيكر الذي صدر في كانون الثاني ٢٠٠٧ حول تقييم الأوضاع في العراق بأنه دولة فاشلة تواجه مشاكل وتحديات الإرهاب والجريمة والحرب الطائفية، ولكي تحرز الولايات المتحدة إنجاز حقيقي لابد لها من مواجهة تلك المشاكل مواجهة جذرية حتى لو لم يتم تتويجها بالنصر في النهاية لكن لابد من التعامل مع تلك القضايا بشكل أو بآخر، ومن الملاحظ ان العنصر الزمني في تفكير السياسيين الأمريكيين لم

يكن موجود حينذاك، وبسبب القصور البالغ الذي يشوب الرؤية الأمريكية في إدارة الأزمة وعجزها عن طرح استراتيجية شاملة تراعي جملة العناصر والقضايا التي تمت الإشارة إليها فظهرت دراسة كينيث - بولاك[١٣].

والدراسة مثلت فرص متداعية للاستقرار، وبدائل استراتيجية تواجه جملة صعوبات وكان من الصعب تحقيقها، ومن تلك البدائل هي:

١-تحقيق النصر: الهدف في رأي بوش هو هدف إقامة عراق ديمقراطي يدعم حكم القانون ويحترم حقوق شعبه ويوفر له الأمن ويكون شريكاً في الحرب على الإرهاب ولتحقيق ذلك كان لابد من وجود متطلبات:

- قوة عسكرية دولية للوصول بعدد الجنود إلى (٤٥٠) ألف جندي لغرض الأمن.
- اتفاقاً سياسياً محلياً يشمل عائدات وإنتاج البترول والفيدرالية وحقوق الأقليات والميليشيات والعفو عن المسلحين وهي تحديات صعبة.
- حكم القانون وتطلب تفعيل سلطة المحاكم والأجهزة القانونية والتي ينتابها الفساد الإداري.
- الدعم الاقتصادي لتوفير الأموال اللازمة لإيجاد آلاف الوظائف الجديدة واستعادة الثقة في الدولة العراقية وكان توفير الأموال من الخزانة الأمريكية صعباً في ظل تحمل دافعي الضرائب المزيد.
- حشد الدعم الدولي طويل المدى، من خلال الأمم المتحدة والدول الإقليمية ولمدة تتراوح (١٠) سنوات.

وبالتالي اتضح إن تحقيق النصر بالمفهوم الذي حددهُ بوش أمر صعب إن لم يكن مستحيلاً حينها في ضوء الأوضاع التي عاشها العراق.

٢-الاستقرار: إذا لم يكن هناك من سبيل لتحقيق النصر فلا أقل من الاكتفاء بضمان حد أدنى من الاستقرار الداخلي في العراق ورغم تواضع الهدف, إلا أنه كان عسيراً ومستعصياً على القوات الأمريكية ,وكما إن للنصر شروطه ومتطلباته فأن تحقيق الاستقرار له ثمن ينبغي تسديدهُ، وهو ثمن باهض تمثل بإعادة توزيع الثروة والسلطة وتنشيط الوضع الاقتصادي وصولاً لاتفاقيات سياسية مؤقتة لتجنب اتساع وتيرة التناحر بين الفصائل المسلحة وعليه كان لابد أولاً من وقف القتال وتدمير تنظيم القاعدة أو شل فاعليتهُ وهذا الأمر تطلب عقد هدنة بين الأطراف المتحاربة لمدة خمس أعوام[١٤]. إلا أن نقطة الضعف الأساسية التي نسفت كل المجهود الأمريكي تمثل بعدم قدرة إدارة بوش على ترجمة النجاحات العسكرية المؤقتة في صورة اتفاقيات سياسية تضمن الاستقرار الداخلي والاتفاق لابد أن يشمل العناصر التالية:

- تسويات حقيقية للخلافات بحيث يتم التوصل لصيغة مقبولة وعادلة.
- مواجهة الإرهاب ويعني هذا التزاماً مسبقاً من كل الأطراف المشاركة في العملية السياسية بهذا المبدأ.
- تجميد العملية السياسية أي وقف الانتخابات ما بين (٣، ٥) سنوات إلى أن تتوقف أعمال القتال، والتوصل إلى حل مقبول لأجراءات اجتثاث البعث.
- الأمن والوظائف لابد من حشد جهد دولي منظم لدعم الوضع الأمني بما يسمح بدوران عجلة الاقتصاد.
- مشاركة إقليمية، وهذا يعني تعاون سوريا آنذاك وإيران على نحو خاص، والاستعانة بالدول المجاورة الأخرى السعودية وتركيا للضغط على الجماعات المسلحة[١٥].

وكان ذلك غير ممكناً بل إنها أحلام جميلة لكنها صعبة فكان لابد من مناقشة البديل الثالث.

٣-الانسحاب: افترضت مسألة الانسحاب إنه لم يعد هناك لدى الإدارة الأمريكية حل آخر للتعامل مع الأزمة العراقية، وأنها فشلت في تحقيق النصر وأخفقت في إعادة الاستقرار، ولم يعد أمامها إلا الهرب تفادياً لمزيد من النزيف البشري الذي تتعرض لهُ، وفي الحقيقه لم يكن لدى الإدارة الأمريكية المجال للمناورة ولم يكن بمقدورها الإعلان عن الانسحاب رسمياً فقد يتم عن طريق إعادة انتشارها وتمركزها في المناطق النائية لتحقيق هدفين:

الأولى: تقليل الخسائر البشرية في صفوفها.

الثانية: تخفيف الضغوط على الحزب الجمهوري قبل انتخابات الرئاسة الأمريكية.

فبدأت تحضر للانسحاب عن طريق تسريبات صحفية متعمدة بالإعلان عن طريق الصحافة إن العملية المسماة "فرض القانون "قد نجحت وإن هناك تقدماً على الأرض، غير أن هذا البديل تطلب تقليص القوات الأمريكية من حيث العدد وانحسار المدى الجغرافي لانتشارها وهو بديل محفوف بالمخاطر لأن قدرة الحكومة العراقية على الصمود بدون مساندة أمريكية حقيقية صعبة، كما إن تماسك قوات الأمن العراقية هو الآخر غير مضمون خاصة أن تلك القوات مخترقة وهذا ما أظهرته قضية الموصل في انسحاب القوات العراقية دون قتال عام ٢٠١٤.

٤-الاحتواء: إذا تعذر الانتصار وفشل بديل الاستقرار، فلن نجد الولايات المتحدة أمامها سوى سياسة الاحتواء والمسألة ليست احتواء نظام أو جماعة بل احتواء امتداد نيران الحرب الأهلية العراقية إلى دول الجوار ومنع الجوار الجغرافي ولأسباب مذهبية من التدخل في شؤونه وسياسة الاحتواء على ثلاث عناصر أساسية التي تضمن تطبيقها بحد معقول من النجاح وهي:

- دبلوماسية إقليمية: أطلقت الولايات المتحدة مبادرة إقليمية استهدفت تقليص المخاوف من وجود نيات للبقاء العسكري الأمريكي طويل الأمد في العراق وهو ما كان يؤرق سوريا وإيران، وتستهدف المبادرة مشكلة اللاجئين العراقيين وتوفير المساعدات لهم أو إعادتهم لبلدهم، والهدف الثالث تمثل بمنع الأكراد من إعلان استقلالهم في شمال العراق تفادياً لتدخل إيراني- تركي يوسع نطاق الحرب أما الهدف الأخير فسيكون ضمان وجود آلية دولية للتصدي من خلالها لزعزعة استقرار العراق.

- ملاذات آمنة ومناطق عازلة: وهو العنصر الثاني في استراتيجية الاحتواء وتتمثل في الاستخدام الأمثل للقوات الأمريكية التي ستبقى في العراق خاصة على المناطق الحدودية وستساعد على إقامة مناطق آمنة لتجميع اللاجئين والنازحين مع منع عبورهم الحدود وكان على الإدارة الأمريكية اقناع العالم لإرسال قوات دولية للعراق لأن قواتها لا تستطيع تأمين الحدود لوحدها.

٥-تجنب التقسيم: وهو أحدى الاحتواء فكان الموقف المعلن من الحكومة الأمريكية هو الحفاظ على وحدة العراق ربما ليس من أجل الوحدة ولكن خوفاً
من تداعيات انفصال الأكراد وأخطرها تدخل تركيا وإيران، مع إن أصواتاً في الإدارة الأمريكية كانت تعلوا إلى تجنب التقسيم مؤقتاً، وأن يتم ذلك من خلال اتفاق سياسي بين الأطراف وعليه نرى ان جون بايدن نائب الرئيس الامريكي أوباما أعلن صراحة عام ٢٠١٥ بضرورة تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات[١٦]. من الواضح إن السياسة الأمريكية في العراق تفتقر للواقعية وتهيمن عليها منذ اتخاذ قرار الغزو الأيديولوجية والخداع، ولم تطرح أي استراتيجية للعمل، ولم تقدم تصورات سياسية واضحة ولم تدرك طبيعة التاريخ السياسي للعراق والأدوار التي مرت بها الدولة العراقية.

المحور الرابع

التحديات التي واجهت الدولة العراقية فيما بعد انسحاب القوات الأمريكية عام ٢٠١١

لقد وجد العراقيون أنفسهم بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ أنهم أمام مرحلة تاريخية جديدة لكنها مليئة بالتحديات التي يقف على رأسها الاحتلال ومن ضمن تلك التحديات:

١- الاستقطابات السياسية:

هيمنت القوى الدينية والطائفية على المشهد السياسي العراقي، وبالرغم من كل ما طرح من قوائم وقوى متنافسة في برامج انتخابية فأنها لم تستطيع السعي من خلالها إلى تجاوز الاستقطابات الحادة التي شكلت سمة الانتخابات آنذاك، إذ لم يكن التصويت للبرنامج السياسي بقدر ما كان لدوافع الانتماء الديني أو الطائفي أو القومي بسبب الظرف الخاص الذي مرَّ به العراق.

فبعد انهيار النظام السابق جرى فرز واضح للمجتمع وبدا واضحاً كيف أصبح متخندقاً على أسس الدين والطائفة والعرق والقبيلة بعيداً عن مفهوم حيوي للفكر السياسي الحديث، واختلط النشاط السياسي بهذه التصنيفات الطائفية والدينية والعرقية والقبلية إلى درجة ان التمايز أصبح بينها صعباً وعسيراً، ويبدو إن ضبابية الخارطة السياسية في العراق لم تساعد على رسم ملامح القوى والأحزاب أو التعرف على برامجها مع ظهور عشرات التنظيمات للوجود في بلد كان لا يسمح فيه بالنشاط السياسي سوى للحزب الحاكم.

تلك الاستقطابات أدت كنشاط الجانب الاجتماعي لظهور القوى السياسية القبلية فبعد عقد التسعينات دعمت السلطة في النظام السابق نظام القبيلة لتحقيق أهداف سياسية غايتها أحكام القبضة على الشعب وإنشاء نوع من التخادم السياسي بين شيخ القبيلة والسلطة، حيث أصدرت حينها الدولة وصايا بتقديم تسهيلات كبيرة لشيوخ العشائر في أوساط الدوائر الحكومية الغاية منها تقوية نفوذ شيخ العشيرة وأعادت له هيبتهُ ومركزهُ إلى درجة أن المحاكم لا تغلق القضايا إلا بعد ان يتم
الصلح العشائري. أما بعد سقوط النظام وانهيار الهيبة القانونية الرادعة أصبح النظام العشائري نظاماً فاعلاً لأنه الوحيد القادر على أن يحفظ حقوق كل من ينتمي إليه.

وتلك الحالة أدت إلى فشل قيام دولة القانون وجعلت من العرف العشائري قانوناً بديلاً مما أدى إلى ترهل مؤسسات الدولة القانونية وعدم فاعلية أجهزتها ومؤسساتها[١٦].

٢- تحدي الإقاليمية:

منذ بداية الوجود الأمريكي في العراق ظهرت فكرة فيدرالية الدولة العراقية، وتحول المحافظات إلى أقاليم استناداً إلى المادة (١١٥) من الدستور العراقي من القضايا الشائكة والتي فجرت أزمات مرتبطة بصراع كامن حول ثروات العراق النفطية، وشهدت المدة المصاحبة لاكتمال الانسحاب الأمريكي من العراق تزايد المطالبة بالتحول إلى أقاليم من قبل محافظات صلاح الدين والأنبار وديالى التي تستحوذ على (٧٠%) من الثروة النفطية للعراق، وهذا ما أدى إلى زيادة هيمنة السلطة المركزية في بغداد مما سبب استياء عام في تلك المدن وتطلب الأمر إحداث تغيير في إدارات هيئات الاستثمار في ضوء نتائج الانتخابات، واتجهت قائمة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي في المحافظات الجنوبية باعتبارها الفائز الأكبر فيها إلى السيطرة على اختيار رؤوساء الإدارات من دون الاهتمام باعتبارات الكفاءة والمهنية ومن دون الشراكة مع القوى الأخرى مما أدى إلى تعليق عضوية بعض الكتل في محافظات أخرى تلك الحالة أدت إلى ظهور قوى جديدة تتصارع فيما بينها للاستحواذ على الاستثمارات ومواقع النفوذ.

في الوقت الذي تعاني فيه مدن العراق من عدم وجود توازن في البنى التحتية والمشاريع التي تقترحها الدولة العراقية.

٣- التحديات الأمنية:

عانى العراق بعد الانسحاب الأمريكي خاصة إشكالية تحقيق الأمن والنظام في المدن العراقية بالاعتمادعلى قواته فقط، وترتبط هذه الإشكالية في جوهرها أن القوات العراقية ليست الطرف الوحيد الذي يحتكر السلاح فضلاً عن ضعف كفاءة تلك القوات وقدراتها التسليحية وانصراف مفهوم النظام إلى الحياة الطبيعية في المدن، ويعني عملياً غياب حظر التجول ورفع الحواجز الأسمنتية الفاصلة بين شوارع المدن وفيما يتعلق بأمن المدن الذي يقاس بحجم أعمال العنف أو الهجمات المسلحة، فما زال هذا الأمن يعتمد على الوجود الفعلي المادي للقوات، خاصة في المناطق المتنازع عليها.

ولقد اتسم أمن العراق خلال مدة حكومه رئيس الوزراء السابق نوري المالكي بالهشاشة نتيجة استمرار الأسباب الهيكلية للعنف متمثلة بتحريض دول الجوار والولاءات الضيقة لبعض القوى، وارتفاع منحى العنف خلال المراحل الانتقالية لنقل السلطات والمسؤوليات الأمنية هي مؤشر على هشاشة الوضع الأمني، ففي المدة الممتدة من نيسان ٢٠١٠ حتى آب ٢٠١٠ عاد العنف بقوة لمدينة الموصل وبغداد وسامراء وكركوك والفلوجة وبعقوبة وفي تموز ٢٠١١ حتى كانون ٢٠١١ تم إعلان إنهاء المهمات القتالية للقوات الأمريكية عاد العنف إلى بغداد والموصل والفلوجة.

وهنا تظل إشكالية أولوية النظام على الأمن هي التحدي الذي لا يزال يواجه الحكومات العراقية المتعاقبة وترتبط بهذه الإشكالية تحديات أمنية تمثل مصدر تهديد حقيقي للعراق[١٧].

٤- تحدي رفع كفاءة القوات العراقية:

كان الخبراء يرجعون هشاشة الوضع الأمني في العراق إلى اعتبارات فنية خاصة بكفاءة قوات الأمن العراقية، وقدرتها على منع أي تهديد أمني ومعالجة تبعاته في حال وقوعهُ، وجاهزيتها لمنع وقوعه أو تكراره في المستقبل.

فاستناداً إلى تقرير المحقق العام الخاص بإعادة بناء العراق والمقدم للكونغرس في تشرين الأول ٢٠١١ كانت القوات الأمريكية تقدم للقوات العراقية الدعم اللوجستي والجوي والمعلوماتي والاستطلاعي في أثناء قيام تلك القوات بأية عملية مداهمة أو في حال انخراطها في أية مواجهات مع الجهات المسلحة ولم يتم اكتمال هذه القوات إلى حين الانسحاب في ١٨ كانون الأول ٢٠١١ وأكد التقرير ان تطوير القدرات يستغرق سنوات وأكد التقرير على تواضع كفاءة القوات العراقية سواء في قوات الجيش في مجالات الدفاع الجوي والبحري ام قوات الشرطة لاسيما في مجال البنى التحتية والحدود ومكافحة الإرهاب، هذه الحقائق فسرت عدم وجود ثقة كاملة لدى السياسيين العراقيين ولدى القيادات الميدانية الأمريكية والعراقية في جاهزية القوات العراقية لتأمين نفسها بعد انسحاب كامل للقوات الأمريكية هذا الفراغ السياسي والعسكري استغلته دول الجوار مثل المملكه العربية السعودية في إيجاد قوى معارضة في غرب العراق للمطالبة بالفيدرالية وبحقوق حتى مدينة البصرة لم تحلم بها لكن الغرض منها هي بداية لسقوط مدن عراقية لأنها كانت تدرك ضعف وهشاشة القوات العسكرية التي ينتابها الفساد السياسي في الاتفاقيات العسكرية وإداراتها الهزيلة والتعيينات أو من الكفاءة والرتب العسكرية التي أعطيت دون السياقات الاصوليه في منح الرتب، مما سمح لتنظيم القاعدة والجماعات المسلحة ببناء معاقل لها وهذا ما انعكس على كارثة احتلال الموصل والرمادي وديالى ومدن أخرى بسهولة حتى الأجهزة العسكرية مخترقة من قبل قوى تابعة لأحزاب فاعلة في العراق، ورغم التحديات الصعبة التي تواجهها المؤسسة العسكرية التي أنشأت حديثاً ورغم تسليحها الخجول من قبل الولايات المتحدة إلا أنها تواجه إرهابيين تدعمهم دول الجوار للعراق كالسعودية وتركيا ودول خليجية مثل قطر وقوى متطرفة بالمال والإعلام والفتاوى. إلا أن قدرات الجيش ازدادت فعالية بعد ان وجدت المؤسسة العسكرية نفسها أمام خيار سقوط الدولة العراقية أو بقائها. فوظفت الدولة العراقية وقياداتها كل الإمكانيات لتحرير المدن وتضحيات بشرية هائلة دفاعاً عن العراق وأرضه وتاريخهُ أمام هجمة شرسة تقودها عصابات وتدعمها دول. إلا أن خطورة هذه العصابات ارتبطت بعلاقتها بقوى سياسية تمثل جزء من النظام السياسي[١٨].

بالتالي يظل التحدي الذي يواجه الحكومة هي كفاءة الأجهزة الأمنية ورفع مستوى ثقة المواطن العراقي بها، واختيار الجهات التي ستقوم بذلك:

- هل من خلال العروض الأمريكية.
- هل من خلال حلف الناتو.
- هل من خلال الدول الإقليمية وهي صعبة.

وإذا استمر الصراع بين القوى السياسية محكوماً بالديناميكية ذاتها فأن تحقق رفع الكفاءة أمر مستبعد للقوات الأمنية التي لابد من زيادة كفاءتها لمعرفة العمليات الارهابية قبل وقوعها.

٥- التحديات التاريخية:

واجه العراق تحديات سياسية عسكرية وسياسية بعد الحرب العالمية الثانية فكانت السيطرة البريطانية قد عزلت العراق سياسياً وثقافياً وكان وجود القوى الفاعلة خلال فترة الحرب الباردة الاتحاد السوفيتي (السابق) والولايات المتحدة الأثر الكبير على العراق ودول المنطقة , فاعتبرت بريطانيا والولايات المتحدة دول استعمارية في حين ارتبط العراق بالاتحاد السوفيتي ثقافياً وسياسياً بل حتى عسكرياً وكانت فترة الحرب الباردة فترة الانقلابات العسكرية التي شهدها التاريخ السياسي للعراق مثل حركة رشيد عالي الكيلاني ١٩٤١ وانقلاب ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ وحركه الشواف عام ١٩٥٩ وانقلاب ١٩٦٣ أقام بها البعثيين وانقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ التي اطلق عليها البعثيون ب (ثوره التصحيح) على الرئيس عبد الرحمن عارف فضلا عن الصراع العربي- الكردي الذي أشتد منذ ظهور النفط أي منّذ عشرينيات القرن الماضي حتى وقتنا الحاضر.

وخلال الوجود الأمريكي واجه العراق تحدي الانقلاب العسكري الذي قد تدعمهُ دول الجوار وفي نهاية عام ٢٠٠٦ طرحت الإدارة الأمريكية فكرة الانقلاب العسكري على رئيس الوزراء نوري المالكي بعد أن اشتد الصراع وفشل مؤسسات الدولة، والانقلاب العسكري قد يكتسب أهمية في حالة الفراغ الذي سيخلفه الانسحاب الأمريكي خاصة في ضوء عملية تسليح الجيش العراقي وتعاظم أهمية دورهُ في إقرار الوضع السياسي والأمني في العراق وهذا السيناريو يدعمهُ عاملان:

الأول: خبرة العراقيين تاريخياً في تنفيذ الانقلابات العسكرية.

الثاني: محاولات الانقلاب على مستوى المحافظات التي حاولت ان تنفذها الأجهزة المحلية الأمنية ومنها محاولة إزاحة محافظ ديالى رائد راشد من قبل مناصري رئيس الشرطة في المحافظة غانم القريشي في آب ٢٠٠٨، وعليه فأن مدينة السلطة السياسية ستكون في خطر.

الخاتمة

تعد قضيتا الاستقرار والصراع في العراق من القضايا الحاكمة لمستقبل الدولة العراقية الجديدة وترتبطان بعامل إدارة القوى السياسية وخلافاتها وبمواقف قوات الأمن العراقية. وإذا كانت معالجة الجوانب السياسية في عملية إعادة بناء الدولة هي التحدي الأول أمام الحكومات المتعاقبة فإن إحلال الأمن والاستقرار هو التحدي الآخر الذي عليها أن تنهض به في مسارين متوازيين ضمن عملية تحقيق الشرعية اللازمة لنجاحها.

ويحتاج العراق لنخبة جديدة تستطيع التعامل مع إشكاليتين:

الأشكالية الأولى خاصة بميراث عدم الثقة الذي ورثته القوى السياسية على اختلاف توجهاتها وحصر السلاح بيد الدولة بعد أن تتم إعادة هيكلتها على أساس مهني.

الإشكالية الثانية تتمثل في صياغة عقد جديد بين الأطراف يختلف عن ذلك الذي صاغهُ الحاكم المدني بول بريمر وورثته الحكومات المتعاقبة والذي أسس النوع من الاستقطاب الطائفي انعكس على تشكيل التحالفات السياسية، وليكون العقد أساساً تركز عليه الشراكة الجديدة وإطاراً حاكما لها، بحيث يضمن العقد حلولاً متفق عليها للقضايا الخلافية وقيام الدولة المدنية التي تحتكم للقانون وحقوق الإنسان وبناء علاقات مع دول الجوار بعودة العراق للعراقيين وللمنطقة على أسس صحيحة وتحديد نمط العلاقات مع الولايات المتحدة بأن يكون العراق حليف استراتيجي وأثبت البحث إن حالة عدم الاستقرار والانفلات الأمني لا تزال قائمة تلك الحالة أوجدها الاحتلال الأمريكي وأوجد لنفسه صيغة سياسية للخروج من العراق وانسحاب قواته التي أدت لوجود ثغرات عسكرية في الوقت الذي لم تكن القوات العراقية مهيئة لا عسكرياً ولا كفاءةً ولا تسليماً ووقتها كانت غير مستعدة لمواجهة أي عملية عسكرية فكانت عملية الموصل أول اختبار لها فالانسحاب ترك العراق لقوى إقليمية دولية ومنظمات إرهابية وأوجد قوى سياسية إرهابية في الداخل.

وإن أحدى الإشكاليات الكبرى التي تعاني منها الدولة في العراق تقوم في إضمحلال فكرة السيادة بمعنى تحلل فكرة الدولة ومرجعيتها في الوعي السياسي للأحزاب، وهو السر القائم وراء تحول الدولة إلى جزء من السلطة، والسلطة إلى أداة بيد الحزب، والحزب إلى أداة بيد رؤساء الكتل، ومن ثم تحول فكرة الدولة إلى جزء من الأهواء الحزبية، وهي نتيجة أدت في مجرى الجمهوريات الثلاث (١٩٥٨، ١٩٦٨،١٩٦٣) إلى تآكل فكرة الدولة بصورة شبه تامة بمعنى فقدان أبسط مقومات الشرعية فيها، وفي العالم المعاصر تتطابق فكرة الدولة بالمعنى الدقيق للكلمة مع فكرة الدولة الشرعية وهو تطابق يتمثل في الواقع حقيقة العلاقة التاريخية المتراكمة بين الدولة والشرعية وعليه يمكن اعتبار سقوط حكم الرئيس صدام عام ٢٠٠٣ قطعياً أولياً مع زمن التآكل والتحلل في فكرة الدولة وظهور إمكانيات جديدة واحتمالات بناء الدولة العراقية الحديثة.

والعراق في تاريخهُ الحديث والمعاصر لم يعرف فكرة ونموذج الحكم الثابت فتاريخهُ منذ ثلاثينيات القرن الماضي سلسلة من الانقلابات حصلت منه ميدانياً لمختلف التجارب الراديكالية، وعملية بناء الدولة العراقية الحديثة بعد الاحتلال الأمريكي تتطلب ترسيخ قواعد الحكومة من خلال العمل على المسارين الأمني والسياسي وهناك مهمات أخرى متمثلة بكسب الشرعية للعملية السياسية من خلال إجماع وطني على المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية على أساس التنوع داخل الوحدة ومحاربة الإرهاب والفساد الإداري، واكتساب الشرعية الإقليمية والدولية، خاصة وأن القوى السياسية لإدارة الصراع لجأت لأدوات سياسية في صراعاتها بعيداً عن الاحتكام للسلاح وتلك الفرضية أثبتها البحث من خلال تحليل التوافقات والعلاقات بين القوى والانسحاب .

الهوامش

---

(١) إيمان رجب، العراق والتحديات في فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص٦٦.

(٢) سماح مهدي صالح ،مستقبل العراق بعد الاحتلال الامريكي،الجامعه الاسلاميه في لبنان،كليه العلوم السياسيه،رساله ماجستير(غير منشوره)،٢٠١٣،ص٧٥.

(٣) ذكر بول بريمر: الحاكم المدني للعراق زمن الاحتلال الأمريكي في مذكراته إن الانقسامات العرقية التي سيطرت على الساسة العراقيين كانت أقل وضوحاً بين العراقيين العاديين,ينظر بول بريمر ومالكولم ماك,عام قضيته في العراق,ترجمه عمر الايوبي,بيروت,دار الكتاب العربي,٢٠٠٦.

(٤) إيمان رجب، ديناميكيات العنف في العراق، مجلة قضايا، القاهره, العدد ٦١، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، ٢٠١٠، ص٦٨.

(٥) وكالة الأخبار العراقية، ٢١ أيار ٢٠١٠ http://www.iraq٤all.org/٢٠٠٩

(٦) لم يحدد تقرير هاملتون جدولاً زمنياً للانسحاب الأمريكي في العراق في حين أشار إلى ضرورة انسحاب معظم القوات عام ٢٠٠٨ ويوصي التقرير بضرورة الدعم الإقليمي والدولي لحكومة نوري المالكي بل أشار لضرورة عقد مؤتمر أو اجتماع في بغداد للمؤتمر الإسلامي أو جامعة الدول العربية للمساعدة في تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة حضورها

الدبلوماسي في بغاد. أنظر: خليل العناني، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، مؤسسة الإهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٥٢.

(٧) محمد محمود المندلاوي ،تاريخ العراق السياسي من احتلال بغداد الى سقوط الموصل٢٠٠٣_٢١٠٦،بغداد،دار زهره الرافدين،٢٠١٥.

(٨) خليل العناني، تقرير بيكر- هاملتون، رؤية واقعية ومستقبل مجهول، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، مؤسسة الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٥٢.

(٩) صلاح النصراوي، العراق بين الفوضى وفرص الحل الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، القاهره ,العدد ١٦٧، مؤسسة الأهرام للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧، ص١٥٦.

(١٠) صلاح النصراوي، العراق حكومة جديدة ومهام ثقيلة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٥، مؤسسة الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٤١.

(١١) محسن صبار العارضي ،عراق ما بعد الاحتلال دراسه تحليليه لتطور العمليه السياسيه في العراق بعد انهيار الدكتاتوريه في ٢٠٠٣،بغداد،٢٠١٣،ص٩٥.

(١٢) فيبي مار،عراق ما بعد الاحتلال ٢٠٠٣،ترجمه مصطفى نعمان احمد،منشورات دار المرتضى،بغداد،٢٠١٣.

(١٣)مدير الأبحاث في مركز سابان لدراسات الشرق الأوسط وهو أحد مراكز بروكنجر وعمل محلل في المخابرات الأمريكية وكان خبير في شؤون الشرق الأوسط وعمل في مجلس الأمن القومي في فترة كلينتون وجورج بوش الابن، وهو حالياً استاذاً للتحليل العسكري والأمني في جامعة جورج تاون.

(١٤) عاصم عبد الخالق، الاستراتيجية الأمريكية في العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد١٦٩، مؤسسة الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٦٩-١٧١.

(١٥) ميثم الجنابي، الدولة العراقية، البدائل والسقوط، مجلة الديمقراطية، العدد ٢٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٧٩.

(١٦) إيمان رجب، المصدر السابق، ص٧٥.

(١٧) خير الدين حسيب ،العراق من الاحتلال الى التحرير،بيروت،مركز دراسات الوحده العربيه ،٢٠١٦،ص٤٧.

(١٨) محمد أبو رمان، جدل العلاقة بين التنظيمات المسلحة في العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد١٦٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٦٤.

المصادر

اولا:الكتب العربية والمعرية

١- خير الدين حسيب , العراق من احتلال الى التحرير, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠١٦ .

٢- فيبي مار, عراق ما يعد الاحتلال ٢٠٠٣ , ترجمة مصطفى نعمان احمد , بغداد منشورات دار المرتضى , ٢٠١٣

٣- محسن صبار العرضي, عراق ما يعد الاحتلال دراسة تحليلية لتطور العملية السياسية في العراق بعد انهيار الدكتاتورية في ٢٠٠٣, بغداد , ٢٠١٣

٤- محمد محمود المندلاوي, ناريخ العراق الساسي من احتلال بغداد الى سقوط الموصل ٢٠٠٣- ٢٠١٦

ثانيا : المجلات العراقية والعربية :

١- ايمان رجب , العراق والبتحديات في فترة ما بعد الانسحاب الامريكي , مجلة المستقبل العربي , بيروت , العدد ٣٩٦ , مركز دراسات الوحدة العربية , ٢٠١٢

٢- ديناميكية العنف في العراق , مجلة قضايا , القاهرة , العدد ٦١ , المركز الدولي للدراسات المستقبلية , ٢٠١٠

٣- خليل العناني , مجلة الساسية الدولية , القاهرة , العدد ١٦٧ للدراسات الاستراتجية , ٢٠٠٧

٤- ..... , تقرير بر بيكر هاملتون , رؤية واقعية ومستقبل مجهول , مجلة السياسية الدولية , القاهرة , العدد ١٦٧, مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتجية , ٢٠٠٧

٥- صلاح النصراوي ,العراق حكومة جديدة ومهام ثقيلة ,مجلة السياسية الدولية,القاهرة ,العدد١٦٥,مؤسسة للدراسات الاستراتجية ,٢٠٠٦.

٦- ..... , والعراق بين الفوضى وفرص الحل الاقليمي ,مجلة السياسة الدولية ,القاهرة ,العدد١٦٧ ,مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتجية ,٢٠٠٧

٧- عاصم عبد الخالق ,الاستراتجية الاميركية في العراق ,مجلة السياسة القاهره الدولية ,العدد١٦٩,مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٧.

٨- محمد ابو رمات جدل العلاقة بين التنظيمات المسلحة في العراق ,مجلة السياسة الدولية ,القاهرة ,العدد, مؤسسة الاهرام ٢٠٠٧,

٩- ميثم الجنابي ,الدوله العراقيه ,البدائل والسقوط ,مجلة الديمقراطية ,القاهرة ,العدد٢٩,مؤسسة الاعلام ,الاهرام ,٢٠٠٨.

ثالثا:- الرسائل ولاطاريح الجامعيه

سماح مهدي صالح ,مستقبل العراق بعد الاحتلال الاميركي ,الجامعة الاسلامية كلية العلوم السياسية ,رسالة ماجستير (غير منشورة) ٢٠١٣.